الأمم المتحدة S/PV.4038

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الرابعة والخمسون

الجلسة ٤٠٣٨
الجمعة، ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٩، الساعة ١٠/٢٠
نيويورك

الرئيس:	السيد أنجابا	(ناميبيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
	الأرجنتين	السيد بتريا
	البحرين	السيد بو علاي
	البرازيل	السيد فونسيكا
	سلوفينيا	السيد زبوغار
	الصين	السيد شن غوفانغ
	غابون	السيد دانغي ريواكا
	غامبيا	السيد جاغني
	فرنسا	السيد دوتريو
	كندا	السيد فاولر
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إلدون
	هولندا	السيد فان والصم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سودربرغ

جدول الأعمال

الحالة في تيمور

تقرير الأمين العام (S/1999/862)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في تيمور

تقرير الأمين العام (S/1999/862)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أستراليا وإندونيسيا والبرتغال وفنلندا ونيوزيلندا يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد ويبيسونو (إندونيسيا) والسيد مونتيرو (البرتغال)، مقعدين على طاولة المجلس؛ وشغلت السيدة ونسلي (استراليا)، والسيدة راسي (فنلندا) والسيد باولز (نيوزيلندا) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام، الوثيقة S/1999/862.

المتكلم الأول المدرج اسمه في قائمتي ممثل البرتغال، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد مونتيرو (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أولا أن أعرب عن تقديري لكم شخصيا ولجميع أعضاء المجلس الآخرين على جعل حضورنا هنا اليوم ممكنا.

إن البرتغال تؤيد تمام التأييد البيان الذي ستدلي به رئاسة الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق.

لقد واجهت مسألة تيمور الشرقية تطورات مؤثرة في السنوات الـ ١٧ الماضية، منذ أن طلبت الجمعية العامة من الأمين العام أن يستهل مشاورات مع جميع الأطراف المعنية مباشرة لإيجاد حل لهذه المشكلة. وحجر الزاوية للعملية التي تجري الآن في تيمور الشرقية هو الاتفاقات المؤرخة ٥ أيار/مايو المبرمة مؤخرا عن طريق المساعي الحميدة للأمين العام.

وفي إطار الاتفاقات، يُطلب إلى الأمين العام أن يجري مشاورات مع أبناء تيمور الشرقية بشأن حالة إقليمهم وذلك عن طريق إجراء اقتراع مباشر وسري وشامل. واسمحوا لي أن أؤكد أن هذا الانجاز هو في الواقع الانجاز الذي يسعى إليه المجتمع الدولي والبرتغال بصورة خاصة لفترة طويلة: أي أن يعطى الحق لشعبها في اختيار مستقبله.

ربما تصبح تيمور الشرقية "قصة نجاح" للأمم المتحدة، إذا امتثلت جميع الأطراف لالتزاماتها. وأود أن أشيد بالالتزام الشخصي للأمين العام وبمشاركة السفير ماركر وفريقه في إيجاد حل سياسي. إن الجهود التي يبذلانها تبين أنه حتى أصعب المشاكل يمكن التغلب عليها بوجود إرادة سياسية جادة ومخلصة.

ولا بد لي أيضا من الإشارة إلى العمل البارز الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، والفريق برئاسة السيد إيان مارتن في تنفيذ هذا الحل. إن مهمتهم ليست سهلة، بيد أنهم أظهروا درجة عالية من الاحتراف والمثابرة في الاضطلاع بها بنزاهة وفعالية.

إن الاقتراع الذي يوشك أن يجري في تيمور الشرقية حدث تاريخي تسنى بفضل الجهود والموارد التي وفرتها الأمم المتحدة والعديد من البلدان التي تدعمها. ولكنه يأتي أساسا ثمرة كفاح التيموريين أنفسهم الذين لم يتخلوا أبدا عن حقهم في اختيار مستقبلهم. والمؤسف أنهم قد لا يتمكنون من فعل ذلك في ظل جميع الظروف المطلوبة لهذا القرار الهام.

والواقع أن البيئة السائدة التي تتصف بالترويع والعنف وانعدام الأمن في الإقليم تعوق الهدف الذي تسعى

إليه اتفاقات ٥ أيار/ مايو، ألا وهو إجراء اقتراع حر ونزيه. ولن أتناول قائمة الأحداث برمتها وهي الأحداث التي تتكرر في تيمور الشرقية ويدركها المجتمع الدولي تمام الإدراك. لكن يتعين علي أن أعرب عن قلق حكومتي العميق إزاء أنه عشية المشاورات، لا تزال هناك ميليشيات مسلحة نشطة في الإقليم، وأن معظم أعمالها الإجرامية لا يتم التحقيق فيها والمعاقبة عليها.

وبعد نجاح عملية التسجيل، كنا نتوقع أن نرى حصول حملة واسعة النطاق وحرة يعرض فيها الطرفان آراءهما، الأمر الذي يمكن الشعب من أن يختار بحرية دون أن يتعرض لضغوط. وبدلا من ذلك، شهدنا بيئة تتصف بالترويع المتزايد، وحالة منع فيها أشخاص عديدون مؤيدون للاستقلال إما من المشاركة في الحملة أو تعرضوا لعنف جسدي وللترويع. وثمة عدة موظفين دوليين، وحتى موظفين في بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، يعيشون في هذا الجو من التهديد وانعدام الأمن.

وأنتهز هذه الفرصة كي أناشد السلطات الإندونيسية مجددا أن تبذل جهدا إضافيا. وينبغي في يوم التصويت أن تكون كل الظروف مؤاتية لكفالة إجراء الاستطلاع الشعبي بطريقة عادلة وسلمية، في جو خال من التخويف أو العنف أو التدخل من أي جانب. وفي هذا الصدد أود أن أؤكد - كما يشير إليه القرار الذي سيعتمده المجلس - أن الاتفاقات المبرمة في ٥ أيار/ مايو، تقضي بأن إندونيسيا وحدها تتحمل مسؤولية صون السلم والأمن في تيمور الشرقية.

والأحداث التي وقعت في تيمور الشرقية بالأمس دليل على أن التدابير التي اتخذت حتى الآن غير ملائمة وغير كافية على الإطلاق. ولا يمكن قبول أننا ونحن نقترب من الاستطلاع نشهد هذه الزيادة في حالات العنف وإزهاق أرواح البشر. ونرجو أن تقدم إندونيسيا ردا على البيانات الصادرة أمس عن مجلس الأمن وعن الأمين العام نفسه لتدين بشدة هذه الأحداث، ولتطلب أن تتخذ السلطات الإندونيسية خطوات ملموسة لوقف تردي هذه الحالة.

ومن خلال بعثة المراقبين البرتغاليين للاستطلاع الشعبي في تيمور الشرقية تقدم حكومتي باستمرار تقاريرها عن الحوادث التي تشهدها إلى بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية وإلى فرقة العمل الإندونيسية لتنفيذ الاستطلاع الشعبي. كما أننا داومنا على مناقشة هذه القضايا بصورة منتظمة هنا في نيويورك مع الأمم المتحدة وممثلي إندونيسيا. ويؤسفني القول إن التعاون الرائع الذي ساد دائما هذه الاتصالات لم يجد دائما ترجمة على أرض الواقع.

وأود أن ألتفت الآن إلى المستقبل بأمل متجدد. اننا نرحب بموافقة مجلس الأمن على قرار يتيح للأمم المتحدة الحفاظ على حضور ملائم في تيمور الشرقية بعد الاقتراع، والإعداد لتنفيذ نتائجه.

وكما تعلمون، فإن الحوار الثلاثي بين الأمم المتحدة والبرتغال وإندونيسيا تواصل بحثا عن الاتفاقات الضرورية لكفالة الانتقال السلس في تيمور الشرقية، أيًّا ما كانت نتائج الاستطلاع. ويتيح لنا اجتماع كبار المسؤولين المعقود في جاكارتا، والآخر الذي عقد بالأمس في لشبونة أن نعزز تعاوننا ونناقش سبل الانتقال من الاستطلاع إلى ما بعدها. ويسرنا أن نوضح أن السلطات الإندونيسية تعيد تأكيد التزامها بالعملية بعد الاقتراع.

وعند الإشارة إلى مستقبل تيمور الشرقية يتعيَّن إبراز دور التيموريين الشرقيين وما أحرزوه من تقدم في سبيل المصالحة الوطنية. وسيكون تغلبهم على خلافاتهم والعيش معا في سلام أكبر التحديات التي تواجههم بعد الاستطلاع. ونحن نرحب بحرارة باتفاق قادة تيمور الشرقية في الاجتماعات التي ترعاها الأمم المتحدة، على تعيين ممثليهم في اللجنة الاستشارية لتيمور الشرقية وعلى حضور رئيس حركة أنصار التكامل ورئيس المجلس الوطني للمقاومة التيمورية، زانانا غوسماو، أول اجتماع لذلك المجلس، ومشاركتهما الكاملة في هذا الاجتماع التاريخي المقرر عقده في ديلي في اليوم التالي مباشرة للاقتراع سيعطي إشارة هامة على الثقة في مستقبل تيمور الشرقية.

ومع تذكُّر دور زانانا غوسماو في تعزيز السلام والمصالحة، الذي سلَّمت به جميع الأطراف والمجتمع الدولي فإن حضوره في ديلي سيكون له بالتأكيد أثره في الاستقرار. ولذا فإن البرتغال تؤكد مناشدتها للحكومة الإندونيسية أن تطلق سراح زانانا غوسماو وجميع السجناء السياسيين التيموريين الشرقيين وتيسِّر وصول قادة المجلس الوطني للمقاومة التيمورية المقيمين في الخارج إلى أراضيها.

وتعرب البرتغال عن استعدادها للمساعدة في التحول في تيمور الشرقية وفي تنفيذ نتائج الاستطلاع، سواء كانت قبول أو رفض اقتراح الاستقلال الذاتي. وسوف نبذل قصارى جهدنا في دعم جهود التيموريين الشرقيين الرامية إلى بناء مستقبلهم نتيجة لقرار حر.

وستواصل حكومتي أيضا العمل مع إندونيسيا وتيمور الشرقية، في إطار الأمم المتحدة، للنجاح في فترة الانتقال. ولن ندخر جهدا في سبيل التأكُّد من أن تيمور الشرقية تعود نهائيا إلى طريق السلام والتنمية. إن تيمور الشرقية في نهاية المطاف دليل على أن القضايا العادلة يمكن أن تنتصر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل البرتغال على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ. المتكلم التالي ممثل إندونيسيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ويبسونو (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أعرب شخصيا عن تهنئي القلبية لكم، سيدي، بتوليكم الرئاسة في شهر آب/أغسطس. ولدينا كل الثقة بأن القضايا المطروحة على المجلس ستصل بتوجيهكم الحكيم والمتمكن إلى خاتمة موفقة. واسمحوا لي أن أعرب عن تهنئتي لسلفكم الموقَّر، السفير حسمي أغام، الممثل الدائم لماليزيا على مهارته في قيادة أنشطة المجلس في الشهر الماضي.

واسمحوا لي أن أبدأ بالتأكيد على أن مسألة تيمور الشرقية لم تصل إلى مرحلتها الراهنة إلا بسبب سلسلة من المبادرات الجسورة والطموحة من حكومة إندونيسيا برئاسة حبيبي. وأولها أن الحكومة الإندونيسية أعربت رسميا في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ عن استعدادها لمنح مركز خاص لتيمور الشرقية مع استقلال ذاتي واسع النطاق. بل عرضت في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ أن تسمح لتيمور الشرقية بالانفصال بأسلوب سلمي ومنظم وكريم، إذا ما رفض الحكم الذاتي. وهاتان المبادرتان هما اللتان وفرتا الزخم الإيجابي للمباحثات التي عقدت برعاية الأمم المتحدة منذ عام ١٩٨٣ والتي توجت باتفاقات ٥ أيار/مايو. وترتب على هاتين المبادرتين أننا سنشهد حدثا تاريخيا في غضون ثلاثة أيام، هو الاستطلاع الشعبي في تيمور الشرقية.

ويأتي انعقاد هذه الجلسة لمجلس الأمن في ظل العقبات التي تعترض التوصل إلى المرحلة المؤقتة الحاسمة. فهي تشكّل فترة هامة بين الانتهاء من عقد الاستطلاع الشعبي وبداية تنفيذ نتائجه. ولذا فمن أهم الأمور وأكثرها ملاءمة أن نتذكر التطورات الإيجابية التي أوصلتنا إلى الوضع الراهن.

وحكومة إندونيسيا مصممة من جانبها وملتزمة بالاضطلاع بمسؤولياتها وفقا لاتفاقات ٥ أيار/مايو. وهي بوجه خاص بذلت جهودا مضنية لكفالة أن تؤدي الحالة الأمنية إلى عقد استطلاع شعبي حر وعادل وسلمي. وقد تجلى هذا في الخاتمة الموفقة لعملية التسجيل التي جرت في الفترة من ١٦ تموز/يوليه إلى ٦ آب/أغسطس ١٩٩٩، وبذا اكتملت المرحلة التنفيذية الأولى من الاستطلاع الشعبي. وجدير بالملاحظة أن العملية جرت بطريقة منظمة اعترفت بها بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية التي سجلت أكثر من ٤٥١ ٧٩٢ من التيموريين الشرقيين في ٢٠٠ مركز تسجيل. ويسر وفدي أن يبلغ بأن المواطنين المؤهلين للانتخاب قاموا، للمشاركة في هذه العملية التاريخية، بالسفر بأعداد كبيرة دون أي عائق إلى أقرب موقع لتسجيل أسمائهم. وبالمثل كان مما يثلج الصدر أن النازحين في تيمور الشرقية وتيمور الغربية يستطيعون التسجيل.

ويرجع الفضل في إنجاز هذه المساعي، بقدر كبير، إلى التعاون النشط بين البعثة وفرقة العمل الإندونيسية لتنفيذ الاستطلاع الشعبي في تيمور الشرقية والحكومة المؤقتة لتيمور الشرقية وإدارة الشؤون الاجتماعية وإدارة الشؤون الصحية، والشرطة، ولجنة الصليب الأحمر الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

وبينما نقترب من الأيام الأخيرة التي تقودنا إلى ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩، نجد أن الحالة على أرض الواقع تسجل تحسنا ملحوظا. ومما يدلل على عمل حكومة إندونيسيا بجدية على تعزيز القانون والنظام في تيمور الشرقية في هذا المنعطف الخطير، فقد نشرت حوالي ٨٠٠٠ شرطي لكفالة السلم قبل الاستطلاع الشعبي وبعد انتهائه كذلك. وهذا المعدل المرتفع، وهو شرطي واحد لكل ١٠٠ من مواطني تيمور الشرقية، يشهد على صدق السلطات الإندونيسية في تخصيص أعداد كبيرة من أفراد الشرطة، فضلا عن الموارد، للمحافظة على بيئة

هادئة وآمنة. ومن المتوقع أيضا أن تجري زيادة عدد أفراد الشرطة إذا استدعت الظروف ذلك. ومع أنه من دواعي الأسف الشديد وقوع بعض الأحداث في مناطق معينة نتيجة لتصرفات الطرفين، إلا أن الشرطة الإندونيسية عملت بسرعة في كل حالة لكي تفصلهما في نفس الوقت الذي تجري فيه التحقيقات اللازمة. ومزاعم الإفلات من العقاب في حالتي ماليانا وليكويكا يجري تناولها باتخاذ تدابير قضائية حازمة ضد المجرمين. وبالنسبة للحادث الذي وقع مؤخرا جدا في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٩ في ديلي، يأسف وفد بلادي لوفاة أربعة أشخاص، منهما اثنان من أنصار المجموعة المؤيدة للاندماج، واثنان من المجموعة المؤيدة للاستقلال. ولا يزال التحقيق جاريا في أسباب هذا الحادث. ولهذا، فإن نزاهة الشرطة في التحقيق في جميع الحالات التي أحالتها إليها بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، سواء كان مرتكبوها من المجموعة المؤيدة للاندماج أو تلك المؤيدة للاستقلال، غرست الثقة في قدراتها المهنية.

وبعد فترة شن الحملة، التي بدأت في ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٩، وسادها السلام والنظام إلى حد نسبي، فإنه مما يبعث على الأسف الشديد أن الأزمة نشبت أمس عندما ارتكب أعضاء المجموعة المؤيدة للاستقلال أعمال شغب ضد أنصار مجموعة الاندماج. وما حدث بالفعل أن أنصار المؤيدين للاستقلال قذفوا أعضاء المجموعة المؤيدة للاندماج بالحجارة. وبعد ذلك ازداد التوتر عندما اختطف وقتل أعضاء المجموعة المؤيدة للاستقلال اثنين من أنصار مؤيدي الاندماج، منهما عضو جمعية مقاطعة سابق. وبعد ذلك شن أعضاء المجموعة المؤيدة للاندماج هجوما مضادا على مكتب CNRT في ديلي، مما تسبب في قتل اثنين من المؤيدين للاستقلال. وعلى الفور، بدأت الشرطة التحقيق في الحادث، ونحن في انتظار النتائج. وفي الأيام الأخيرة التي تقود إلى الاستطلاع الشعبي، يأمل وفد بلادي أن تمارس جميع الأطراف ضبط النفس وتسهم في تهيئة بيئة هادئة وساكنة.

ومن العوامل المشجعة أيضا اعتماد مدونة السلوك المتعلقة بالحملة التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية والمسؤولين من تيمور الشرقية تمشيا مع اتفاقات ٥ أيار/مايو ١٩٩٩، لضمان حملة منظمة. ونظرا لأن فترة الحملة تدار بوجود عدد كبير من المراقبين من جميع أنحاء العالم، سواء كانوا برلمانيين، أو ممثلي منظمات غير حكومية، أو غيرهم، فإن ذلك يضمن إلى حد ما أن تدار العملية في بيئة آمنة وسالمة.

وبالمثل، فإن الخطوات المتخذة من جانب لجنة السلام والاستقرار صوب تنفيذ مدونة السلوك المعنية بالأمن، ضمانا لنزع السلاح من جانب الفصائل المتحاربة تطور نرحّب به. ويجدر بنا أن نذكر أنه جرى تسليم أكثر من ٦٠٠ قطعة سلاح متنوعة تحت إشراف اللجنة وبشهادة بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية. وفضلا عن ذلك، وقّعت حكومة إندونيسيا على اتفاق مركز البعثة، الذي دخل حيّز النفاذ في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٩، ويتضمن أحكاما، بين جملة أمور، تعنى بمنح الامتيازات والحصانات المتنوعة وتقديم التسهيلات اللازمة، لتشغيل البعثة فضلا عن ضرورة تنفيذ البعثة لواجباتها في نفس الوقت الذي تمتثل فيه للقوانين والتعليمات في إندونيسيا، مع الامتناع عن القيام بأنشطة لا تتفق وواجباتها.

وثمة تطور آخر ترحّب به حكومة إندونيسيا ترحيبا حارا، وهو عقد الأمم المتحدة اجتماع بين زعماء مجموعات تيمور الشرقية في جاكرتا، في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٩. ومن بين النتائج الإيجابية التي جرى التوصل إليها في هذا الاجتماع أن يقدم كل جانب ١٠ أسماء للأشخاص الذين سيشتركون في اللجنة الاستشارية التي وافقا بأنفسهما على إنشائها. ويرجى أن يتوصل الجانبان في الاجتماع القادم إلى اتفاق على موقف مشترك بالنسبة لحصر موظفيهما في أماكن محددة.

ويرحّب وفد بلادي بكل هذه التطورات الهامة، فهي تدلل على التقدم الملموس الذي جرى تحقيقه وفقا للجدول المخطط له، وكذلك رغم القيود الزمنية، وعزم الطرفين على الوفاء بمسؤولياتهما والتزاماتهما. وفي هذا الصدد، يذكّر وفد بلادي بأنه أثناء إجراء الانتخابات الوطنية في حزيران/يونيه ١٩٩٩، أعرب مراقبون دوليون كثيرون عن شواغلهم العميقة لأنه لم يكن من المرجّح أن يقع هذا الحدث على الإطلاق حيث أن الانتخابات أجريت في ظل حادثة أيار/مايو. ورغم ذلك، تغلّبت رغبة حكومة إندونيسيا العارمة، والتزامها الصارم بإرساء الأسس السليمة للعملية الديمقراطية. واعتبر المجتمع الدولي، على نطاق واسع، أن انتخابات ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٩ كانت أكثر الممارسات ديمقراطية على الإطلاق في تاريخ إندونيسيا منذ عام ١٩٥٥. وبغض النظر عن

التصورات الخاطئة للبعض، والمبالغات بشأن الحالة، فقد انتهت الانتخابات الوطنية الإندونيسية نهاية يسيرة وفعالة.

وأخذا في الاعتبار بهذه التجربة التي حدثت مؤخرا في تاريخ أمتنا، من الحتمي أن تتكيف التصورات وفقا لذلك، وأن يجري تحاشي المبالغة المفرطة، إذا كان للاستطلاع الشعبي في تيمور الشرقية أن ينفذ بنجاح. وقد اعتبر وفد بلادي هذه الجوانب أساسية، فقد شجع على تهيئة جو مؤات لفترة الحملة التي تمت اليوم. وقد كان لهذه الحملة أهمية فائقة بالنسبة لشعب تيمور الشرقية، لأنها زودته بخيارات سياسية تاريخية في نفس الوقت الذي فرضت فيه على زعمائه ضرورة التدليل على وجود مستوى عال من الحكمة والحنكة. وهي تقدم فرصة فريدة لإنهاء الخلافات بين مجموعتي الموالين للاندماج والموالين للاستقلال، مما يبدأ عهدا جديدا في حياته، وهذا يصبح أساسيا بدرجة أكبر حيث أن الشعب يقف على عتبة الألفية القادمة. وما يحتاجه أفراد الشعب الآن هو التأمل العميق في الخيارات التي يجب عليهم اتخاذها في الأيام القليلة القادمة، مما سيترك آثارا عميقة على حياتهم إلى الأبد. وفي هذا المنعطف، من المهم أيضا لشعب تيمور الشرقية أن يركّز على القضايا الملموسة التي يمكن أن تؤثر على مستقبله، لا سياسيا فحسب، بل اقتصاديا، واجتماعيا، وثقافيا أيضا. وسيفي هذا الحدث التاريخي في نهاية المطاف بتطلعاتهم العميقة ورغباتهم المتأججة.

ولهذا، فما يسهم في تقديم أقصى المساعدة لمواطني تيمور الشرقية، وإندونيسيا، والمجتمع الدولي، عدم تشويه الحقائق. ومن المؤسف أنه لا يزال يجري تشويه التصورات، كما لو كانت أغلبية مواطني تيمور الشرقية ما زالت تعيش في ظل السيطرة الاستعمارية، ولو أتيحت لهم الفرصة لانفصلوا عن إندونيسيا. ومن ناحية أخرى، فإن مواطني تيمور الشرقية الذين أعربوا عن رغبتهم في البقاء جزءا من إندونيسيا يجري وصمهم فورا وتحكما بأنهم "ميليشيات تساندها القوات العسكرية". وهذا يتعارض تماما مع ممارسات الديمقراطية، حيث يكون للتسامح، ولحرية الرأي والتعبير كذلك، الأهمية القصوى. والحقيقة القائمة هي أن هناك مجموعتين في تيمور الشرقية، ولا يمكن، بل لا يجب أن نغض النظر عن إحداهما تلقائيا.

وأملنا الوطيد أن تترك فترة التهدئة في ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٩ آثارا مؤاتية بالنسبة لتحقيق جو من الهدوء، فهو مطلب أساسي لإجراء الاستطلاع الشعبي يوم ٣٠ آب/أغسطس. وهذه لحظة حاسمة لجميع الأطراف المعنية لكي تدلل على حاسة النزاهة بغية الحصول على ثقة مواطني تيمور الشرقية في الاستطلاع الشعبي واطمئنانهم إليه، ولا بد من أن تتضمن عملية الاستطلاع الشعبي برمتها درجة من الشفافية.

إن اعتماد مشروع القرار المعروض على المجلس اليوم سيترك أثرا كبيرا على المرحلة الانتقالية للاستطلاع الشعبي. وفي هذا الشأن يود وفدي أن يعرب عن تقديره للأمين العام على تقريره والتوصيات الواردة فيه، على النحو الذي انعكست به في مشروع القرار. وإندونيسيا، بالنظر إلى تعاونها وواقعيتها خلال المرحلة كلها، ابتداء بمبادرتها التي أدت إلى اتفاقات ٥ أيار/مايو ١٩٩٩، وافقت على توسيع مختلف مكونات بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية (البعثة) استنادا إلى مبدأ التمثيل الجغرافي المنصف، في المرحلة الانتقالية، ورغبة في الحفاظ على طابعها الدولي الحيادي. وقد أظهرت إندونيسيا مرة أخرى مرونتها، وبخاصة في قبولها لعنصر من شرطة مؤلف من ٤١٠ أفراد، و ٥٠ فردا آخرين لتجنيد وتدريب قوة شرطة جديدة لتيمور الشرقية. وبالمثل، وافقت إندونيسيا على زيادة المكون العسكري إلى ٣٠٠ فرد. وضباط الاتصال العسكريون التابعون للأمم المتحدة هؤلاء سيواصلون أداء وظائف اتصال عسكرية مع القوات المسلحة الإندونيسية، والمشاركة في عمل الهيئات التيمورية الشرقية المنشأة من أجل تعزيز السلم والاستقرار والمصالحة وإسداء المشورة إلى الممثل الخاص المعني بالاستطلاع الشعبي في تيمور الشرقية بشأن المسائل الأمنية لدى طلبها، عملا بأحكام تنفيذ اتفاقات ٥ أيار/مايو.

وفيما يتعلق بالبعثة يلاحظ وفدي جهودها الجادة في الاضطلاع بمهامها على النحو الذي كلفها به مجلس الأمن. ولذلك نود أن نعرب عن تقديرنا للبعثة ولأفرادها الذين أظهروا أعلى مستويات الحياد. ولكن من ملاحظاتنا على الطبيعة، لمسنا أن أفرادا آخرين من أعضاء البعثة لا يتمسكون بهذا المبدأ عند قيامهم بواجباتهم، مما يؤثر تأثيرا عكسيا على عملية الاستطلاع الشعبي ميدانيا. وبالنظر إلى هذا، يعرب وفدي عن تحفظاته فيما يتعلق بالفقرة السادسة من ديباجة

مشروع القرار التي "تشيد ببعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية لقيامها بتنفيذ ولايتها بنزاهة وفعالية".

أخيرا، وفي غمار البحث عن حل عادل شامل مقبول دوليا لمسألة تيمور الشرقية في إطار الحوار الثلاثي، وتنفيذ اتفاقات ٥ أيار/ مايو ١٩٩٩، لا يزال التزام إندونيسيا ثابتا. لقد ظلت إندونيسيا في السنوات الست عشرة الماضية، بالرغم من العقبات والتحديات التي تعترض الطريق، متمسكة بموقفها بأنها إذا ظلت على الطريق الصحيح فسيتسنى تحقيق حل لهذه المسألة الطويلة الأجل. وبروح التفاؤل والأمل هذه نواجه الاستطلاع الشعبي يوم ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩. ولذلك يأمل وفدي أن يكون مشروع القرار المعروض علينا خطوة في ذلك الاتجاه.

أخيرا وليس آخرا، سأكون مقصرا إن لم أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقدير حكومتي الخالص للبلدان التي أسهمت بشرطة مدنية وبأفراد عسكريين في بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، مما يمكّنها بالتالي من القيام بمسؤوليتها الصعبة بالغة الأهمية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل إندونيسيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي ممثلة استراليا. أدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة وينسلي (استراليا) (تكلمت بالانكليزية): أرحب بالفرصة التي أتيحت لي لمخاطبة مجلس الأمن.

إن اعتماد مجلس الأمن اليوم، بعد دقائق، لمشروع القرار هذا بشأن تيمور الشرقية يمثّل خطوة هامة أخرى في تنفيذ الاتفاقات الموقّعة في نيويورك يوم ٥ أيار/ مايو ١٩٩٩ بين حكومتي إندونيسيا والبرتغال والأمين العام للأمم المتحدة.

واستراليا، بوصفها بلدا مجاورا تربطه روابط تاريخية بتيمور الشرقية، رحبت باتفاقات ٥ أيار/ مايو. غير أننا قلنا في ذلك الوقت إن هذه كانت بداية فقط لما سيكون عملية صعبة. وفي الوقت الذي مر منذ التوقيع على الاتفاقات، أنجزت الأطراف المعنية قدرا كبيرا من العمل الشاق. وبينما الاقتراع التاريخي سيجرى بعد أيام، لا يزال هناك شوط طويل ينبغي أن يقطع.

ونحن نهنئ الأطراف والأمين العام على جهودهم، وعلى روح التوفيق والحلول الوسطى التي جرى التحلي بها عند تناول بعض المسائل البالغة الحساسية والصعوبة. ويرجع فضل خاص إلى الممثل الشخصي للأمين العام، السفير جمشيد ماركر الذي كان لصبره ودبلوماسيته الماهرة دور كبير في نجاح جهود الأمم المتحدة حتى الآن.

إن استراليا تؤيد تأييدا تاما الخطوات المتخذة في مشروع قرار اليوم لإعادة هيكلة بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية في المرحلة الانتقالية التي تلي استطلاع ٣٠ آب/أغسطس. ويتضمن مشروع القرار، كما يعلم المجلس، زيادة في مكون الشرطة المدنية للبعثة إلى ٤٦٠ فردا، وعنصرا للاتصال العسكري مكونا من ٥٠ فردا إلى عدد يناهز ٣٠٠ فرد. ويقضي مشروع القرار بتقديم المساعدة في تدريب قوة شرطة لتيمور الشرقية، سواء كانت نتيجة استطلاع ٣٠ آب/أغسطس قبول مجموعة مقترحات الحكم الذاتي المقدمة من جانب حكومة إندونيسيا أم لا.

ومشروع القرار سيمكن الأمم المتحدة من مواصلة مد يد العون خلال المرحلة الحاسمة المقبلة - بين الاستطلاع وتنفيذ نتائجه - للمساعدة على حسم مسألة تيمور الشرقية. وإحدى مسؤوليات الأمم المتحدة الرئيسية في فترة ما بعد الاستطلاع، بصرف النظر عن النتيجة، ستكون بناء الثقة، ودعم الاستقرار وطمأنة جميع المجموعات، بما في ذلك المجموعات التي تشعر بخيبة أمل إزاء النتائج.

وستواصل استراليا تقديم كامل دعمها إلى البعثة خلال هذه الفترة الحاسمة. ويتجاوز دعمنا للبعثة مجرد التأييد الكلامي. فقد قدمنا إسهاما كبيرا للصندوق الاستئماني. ونقدم مساعدة عينية كبيرة، بما في ذلك توفير مساعدة انتخابية، ومعدات نقل، ومنشآت تدريب ومنشآت إدارية في مدينة داروين الاسترالية. ونسهم أيضا بأفراد شرطة مدنية في فرقة الشرطة المدنية وبأفراد عسكريين في فرقة الاتصال العسكري. ونرحب بمشاركة طائفة واسعة النطاق من الدول الأعضاء في البعثة، وقد عملنا بنشاط على تحقيق ذلك.

إن استراليا تعي تماما أن أمامنا وقتا عصيبا، سواء في الأيام الباقية قبل الاقتراع، أو في يوم الاقتراع نفسه أو في الفترة التالية للتصويت. لكننا نتشاطر الأمل في أن يتم ذلك الاقتراع بشكل سلمي. إلا أن الوضع الأمني في تيمور الشرقية لا يزال متوترا: فقد حدث عنف وتخويف مستمران في أجزاء عديدة من تيمور الشرقية. والمصادمات العنيفة التي حدثت في ديلي يوم ٢٦ آب/أغسطس، والتي أشار إليها زميلاي ممثلا إندونيسيا والبرتغال مسألة تثير القلق البالغ. والحكومة الاسترالية تدين تلك الأعمال إدانة قوية. ونحن، شأننا شأن الأمم المتحدة وسائر أعضاء المجتمع الدولي، نعتقد أن من المهم أن يسمح ببدء عملية الاقتراع، وألا تعوقها تصرفات أولئك الذين تتمثل استجابتهم الوحيدة لهذه اللحظة التاريخية باللجوء إلى العنف.

إننا لا نزال نعلّق أهمية كبرى على تهيئة مناخ آمن وخال من العنف والتخويف. وهذا شرط مسبق لإجراء اقتراع حر منصف يوم ٣٠ آب/أغسطس، لقد حثثنا - ولا نزال نحث - جميع الأطراف على اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لتهيئة هذا المناخ. وفي الأيام الأخيرة، أكدت الحكومة الاسترالية، على أعلى المستويات، مرة أخرى لحكومة إندونيسيا أن كفالة الأمن في تيمور الشرقية لا يزال مسؤوليتها. وقد حثت حكومتي حكومة إندونيسيا في مناسبات كثيرة على اتخاذ الخطوات الضرورية لاستعادة القانون والنظام في تيمور الشرقية.

وبموجب اتفاقات نيويورك المؤرخة ٥ أيار/مايو تبقى حكومة إندونيسيا مسؤولة عن الأمن بعد الاقتراع، مهما كانت النتيجة. ونحن نشير إلى التأكيدات الصادرة من أعلى مستويات الحكومة الإندونيسية بتعهداتها بالتمسك بالتزاماتها الدولية، ونرحّب بهذه التأكيدات.

ويمثل الاستطلاع الشعبي في ٣٠ آب/أغسطس فرصة تاريخية لشعب تيمور الشرقية للإعراب عن وجهة نظره بشأن مستقبله الدستوري. وفي الوقت ذاته هناك حاجة ملحة للمصالحة بين الأحزاب في تيمور الشرقية إذا أريد للعملية التي بدء فيها هنا في ٥ أيار/مايو أن تؤدي إلى حل سلمي ودائم لصراع تيمور الشرقية، وتحث استراليا جميع الأطراف - على بذل قصارى جهدها في اتجاه هذه الغاية ونظل ملتزمين بمساعدة جميع الجهود الأصيلة للمصالحة بين التيموريين الشرقيين. وإننا بصفة خاصة، شأننا شأن آخرين، نشعر بالتشجيع الكبير إزاء الخطوات المتخذة في الأيام الأخيرة لتأسيس لجنة استشارية تيمورية شرقية ذات تمثيل من الزعماء المناصرين للاندماج والزعماء المناصرين للاستقلال. ونحن نؤمن بأن هذه اللجنة تقدم الأمل في أن يرى التيموريون الشرقيون من مختلف الآراء ضرورة المحافظة على مصالحهم بصورة سلمية.

كما أننا نرحب ترحيبا شديدا بالتقارير التي تلقيناها الليلة السابقة والتي تفيد بأن حكومة إندونيسيا قررت الإفراج عن زانانا غوسماو. وقد دأبت استراليا، شأنها في ذلك شأن الأمم المتحدة، على القول بأنه ينبغي السماح لزنانا غوسماو بالعودة إلى تيمور الشرقية.

واستراليا ملتزمة بقوة بمساندة تنفيذ اتفاقات ٥ أيار/مايو ولعملية الاستطلاع التي تجريها بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية. ونحن ندرك التحديات التاريخية التي يطرحها هذا التنفيذ لحكومة إندونيسيا وللمجتمع الدولي. ويسرنا أن نسانده وأن نسهم بأفضل ما نستطيع في ضمان نجاحه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثلة فنلندا. أدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة رازي (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): من دواعي سروري البالغ أن أخاطب مجلس الأمن اليوم تحت رئاستكم سيدي الرئيس.

ويشرفني أن آخذ الكلمة بالنيابة عن بلدان الاتحاد الأوروبي.

في ٥ أيار/مايو ١٩٩٩ وُقعت في نيويورك الاتفاقات المتعلقة بتيمور الشرقية. وستؤدي هذه الاتفاقات إلى استطلاع شعبي للشعب التيموري الشرقي بشأن ما إذا كانوا سيقبلون الإطار الدستوري المقترح للحكم الذاتي أو يرفضونه ويختارون الاستقلال. ولقد رحّب الاتحاد الأوروبي بحرارة بتوقيع هذه الاتفاقات في إعلانه الصادر في ٧ أيار/مايو ١٩٩٩. ويؤمن الاتحاد بأن هذه الاتفاقات تشكّل انطلاقة كبيرة في البحث عن تسوية لتيمور الشرقية.

ومنذ ٥ أيار/ مايو أنجزت أعمال هامة تجاه تنفيذ هذه الاتفاقات. وفي ١١حزيران/يونيه ١٩٩٩أنشأ مجلس الأمن بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية لتنظيم وإجراء استطلاع شعبي في ٣٠آب/أغسطس ١٩٩٩. واليوم سيقرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ وتعديل مهام البعثة وتركيبها طبقا لاحتياجات المرحلة الانتقالية بين إجراء الاستطلاع الشعبي وبداية تنفيذ نتائجه.

ويكرر الاتحاد الأوروبي دعمه القوي لعملية الاستطلاع التي ستمكِّن شعب تيمور الشرقية من الإعراب عن رأيه إزاء مستقبل المنطقة. وفي هذا السياق أود أن أذكر أن الاتحاد الأوروبي يوفد عددا من المراقبين إلى الاستطلاع وأن الرئاسة عيَّنت وزير خارجية أيرلندا ممثلا شخصيا لها في هذه الأمور.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي دعمه الكامل للعمل الذي قام به الأمين العام وممثله الشخصي وبعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية في متابعة العملية، ويود أن يهنئها على التسجيل الناجح للناخبين. ويحث الاتحاد الأوروبي حكومة إندونيسيا والسلطات المحلية في تيمور الشرقية على التعاون بالكامل مع الأمم المتحدة.

ويستمر الاتحاد الأوروبي في شعوره بالقلق الشديد إزاء الحالة في المنطقة، لا سيما السلوك التخويفي للميليشيات المناصرة للاندماج والتي ربطها مراقبون مستقلون عديدون بعناصر من القوات المسلحة الإندونيسية. ونحن نحث السلطات الإندونيسية على أن تحترم التزاماتها بموجب اتفاق نيويورك الثلاثي وتضمن وجود ظروف الأمن الضرورية هناك قبل الاقتراع وخلاله وبعده.

وهكذا فإن الاتحاد الأوروبي يلاحظ بقلق عميق أن أعمال العنف السياسي لا تزال ترتكب في تيمور الشرقية، في انتهاك مباشر لروح الاتفاقات ونصها. ويزعجنا بصفة خاصة العنف الذي وقع في ديلي يوم ٢٦ آب/ أغسطس ١٩٩٩. ويشير الاتحاد الأوروبي إلى موقفه القاضي ببقاء الحكومة الإندونيسية ملتزمة بصيانة الأمن والاستقرار والنظام العام والمحافظة عليه في تيمور الشرقية، وبنزع سلاح الميليشيات، وبمحاسبة مرتكبي أعمال القتل سواء كانوا مناصرين للحكم الذاتي أو للاستقلال.

ويحث الاتحاد الأوروبي حكومة إندونيسيا على تهيئة بيئة آمنة خالية من العنف وجميع أشكال التخويف، وهو شرط لإجراء اقتراع حر ونزيه في تيمور الشرقية.

ويمثل مستقبل زانانا غوسماو للاتحاد الأوروبي نقطة قلق شديد. ومن رأي الاتحاد أن الإفراج الفوري عنه، وكذلك عن جميع السجناء السياسيين التيموريين الشرقيين عامل أساسي لنجاح عملية الاستطلاع. وزيادة على ذلك وباعتبار أن السيد غوسماو عضو في اللجنة المعنية بالسلم والاستقرار، فمن الضروري أن يسمح له بالمشاركة بالكامل في أنشطتها.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بمبادرة الأمين العام بإنشاء لجنة استشارية تيمورية شرقية ويأمل أن تتمكن جميع الأطراف من الاشتراك في أعمالها.

وقد لاحظ الاتحاد الأوروبي بتقدير كبير الجهود الضخمة التي يبذلها الشعب الإندونيسي وحكومته لتنظيم انتخابات حرة ونزيهة في إندونيسيا. ويثق الاتحاد الأوروبي بأن الحكومة الإندونيسية والسلطات المحلية سوف تحترم التزاماتها تجاه تنفيذ اتفاقات نيويورك. ويظل الاتحاد الأوروبي ملتزما بالكامل بدعمها كما يظل الاتحاد الأوروبي ملتزما بالكامل بدعم الأمم المتحدة في هذه المهمة الصعبة للغاية بشأن مسألة تيمور الشرقية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثلة فنلندا على الكلمات الرقيقة التي وجهتها إليَّ. المتكلم التالي المسجل على قائمتي ممثل نيوزيلندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد باولز (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): إنه لسرور خاص أن أخاطب مجلس الأمن أثناء رئاستكم سيدي.

ويسر نيوزيلندا أن تنضم إلى الأعضاء الآخرين المشتركين في بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية في الترحيب بقرار مجلس الأمن المقترح اليوم بشأن الرحلة الانتقالية لعمليته في تيمور الشرقية.

ونحن نقترب من يوم الاقتراع. ومدة الحملة تنتهي اليوم تاركة فترة هدوء تستغرق يومين. ففي يوم الاثنين ستكون لدى شعب تيمور الشرقية الفرصة لتحديد

مستقبله. ولقد أظهر هذا الشعب، بتصميمه على التسجيل للاقتراع بأعداد كاسحة، أنه يريد أن تكون له كلمة.

ويمكن لحكومة الرئيس حبيبي أن يكون لها فضل كبير لشجاعة الرؤية في تهيئة هذه الفرصة. كما يمكن أن يكون لبعثة الأمم المتحدة فضل كبير كذلك. فكان عليها أن تتحرك بسرعة، في ظروف صعبة، لتؤسس وجودا في تيمور الشرقية وتعد للاستطلاع الشعبي. وكانت هذه هي المهمة الأولية لبعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية على النحو الذي خول لها بموجب القرار ١٢٤٦ (١٩٩٩) المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٩. ونيوزيلندا على ثقة بأن البعثة ستواصل تنفيذ مسؤولياتها في إدارة الاستطلاع في ٣٠ آب/ أغسطس بمقدرة وكفاءة وبحياد مطلق.

ومن الصحيح أنه ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر الآن في المراحل القادمة لهذه العملية الهامة لبعثة الأمم المتحدة. وسوف يوفر قرار اليوم تأكيدا لشعب تيمور الشرقية بأن الأمم المتحدة ملتزمة بمستقبله إلى أن يتمكن البرلمان الإندونيسي من تنفيذ نتيجة الاستطلاع الشعبي مهما كانت هذه النتيجة.

وأثناء المرحلة الانتقالية عقب الاقتراع فورا، ستواجه البعثة سلسلة من مختلف المهام. ويجب أن تنعكس في تكوينها المطالب الجديدة هذه، وترحب نيوزيلندا بالتكوين المنقح للبعثة المبين في مشروع القرار.

لقد أعطت نيوزيلندا تشجيعا ثابتا لمفاوضات الأمم المتحدة الثلاثية التي أنتجت اتفاق ٥ أيار/ مايو. ولقد كنا مساهمين مبكرين في البعثة وسوف نزيد دعمنا في المرحلة الثانية من العملية التي سيعتمدها مجلس الأمن اليوم. وسوف نضاعف عدد ضباط الاتصال العسكريين التابعين لقوة دفاع نيوزيلندا من ٥ إلى ١٠ ونزيد عدد ضباط الشرطة المدنية من ١٠ إلى ١٥.

ويقع مستقبل تيمور الشرقية الآن في يد التيموريين الشرقيين. ويجب ألا تؤدي العملية إلى رابحين أو خاسرين. وعلى نحو ما يؤكده مشروع القرار نحتاج الأمم المتحدة أن نستمر في طمأنة كل الجماعات بأنها سوف يكون لها دور تلعبه في الحياة السياسية لتيمور الشرقية بعد الاقتراع. وسوف يكون العمل نحو المصالحة وإقامة الثقة بين جميع الفئات حاسما على مدى هذه المرحلة الانتقالية.

وفي هذا الصدد سيكون من المهم جدا الحصول على التزامات واضحة وعامة وسارية من زعماء الجانبين، المناصر للحكم الذاتي والمناصر للاستقلال، باحترام النتيجة في جميع أجزاء تيمور الشرقية.

ولحكومة إندونيسيا دور رئيسي تلعبه في هذه العملية ليس فقط بسبب استمرار مسؤولياتها عن المحافظة على السلام والأمن في تيمور الشرقية. ونيوزيلندا على ثقة بأن لدى إندونيسيا القدرة على ضمان إجراء الاقتراع في بيئة مأمونة وآمنة. ونحن نؤمن بأن من الممكن للجانبين قبول نتيجة الاقتراع بدون اللجوء إلى العنف. وهؤلاء الذين يتنبأون بإراقة الدماء يملكون في سلطتهم القدرة على منع مثل هذه النتيجة.

ولكننا لا يمكن أن نخفي حقيقة أن شرط ضمان بيئة آمنة خالية من العنف أو أشكال التخويف الأخرى لم يتم تلبيته بالكامل كشرط لإجراء اقتراع حر ونزيه. وبينما يقترب يوم الاقتراع حدث ازدياد في العنف من جانب الميليشيا المناصرة للحكم الذاتي ووقع عدد مزعج من الغارات الموجهة بالتحديد إلى موظفي بعثة الأمم المتحدة ومرافق البعثة ومقار إقامة الموظفين.

وسوف يعلم الأعضاء بمبادرة نيوزيلندا بإبلاغ المجلس منذ بضع سنوات بأوجه قلقنا إزاء سلامة موظفي الأمم المتحدة. إن أوجه القلق هذه لم تتقلص. ونحن نحث إندونيسيا، ولا سيما السلطات العسكرية في إندونيسيا، على مضاعفة جهودها لضمان الأمن والهدوء في إدارة الاقتراع وفي الفترة اللاحقة له.

كما أن آراء نيوزيلندا بشأن أهمية كفاية تمويل العمليات التي يقررها مجلس الأمن مثل بعثة الأمم المتحدة هذه معروفة. وتتأثر قدرة الأمم المتحدة على جلب السلم والأمن إلى أماكن الصراع حول العالم بقدر كبير بالقرارات المتعلقة بالتمويل. وكعضو مؤسس في الأمم المتحدة، ندرك منذ البداية أهمية المادة ١٧ من الميثاق والالتزام المنبثق منها ولا يمكن أن تكون الترتيبات الطوعية المؤقتة بديلا موثوقا منه أو يعتمد عليه. ختاما، نود أن نؤكد تقديرنا واحترامنا للطريقة التي ينفذ بها الأمين العام وموظفوه مسؤولياتهم بشأن مسألة تيمور الشرقية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل نيوزيلندا على الكلمات الطيبة التي وجهها إليّ.

وأود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل جمهورية كوريا يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وتمشيا مع الممارسة المتبعة اعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة، بدون الحق في التصويت، طبقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد لي (جمهورية كوريا) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدعو ممثل جمهورية كوريا إلى الإدلاء ببيانه.

السيد لي (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية، سيدي الرئيس، أن أثني على قراركم بالسماح لغير أعضاء المجلس المهتمين بأن يعربوا عن آرائهم بشأن الحالة في تيمور، وهي أحد أهم بنود جدول الأعمال المعروضة على مجلس الأمن التي تتطلب إجراء عاجلا. ونحن نؤمن بثبات أن سماع الدول الأعضاء في محفل مفتوح لن يشجع فقط شفافية عمل المجلس بصفة عامة وإنما أيضا يعطي مزيدا من الديمقراطية والشرعية لعملية صنع القرار في المجلس بشأن العمليات التي تتطلب مشاركة الدول الأعضاء ومساهمتها - لا سيما لبعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية.

إن جمهورية كوريا، بوصفها بلدا آسيويا محبا للسلام، ظلت منذ زمن بعيد تعلق أهمية كبرى على التسوية السلمية لمسألة تيمور الشرقية. وإننا نؤمن بأن التنفيذ السلس لولاية بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية حاسم بالنسبة لمستقبل تيمور الشرقية وكذلك لاستقرار المنطقة بكاملها. وسيكون أيضا مثلا جيدا يحتذى به في العمليات الأخرى التي تنظم تحت إشراف الأمم المتحدة.

وبناء على هذه الاعتبارات قررت جمهورية كوريا تقديم مساهمة مالية لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لتيمور الشرقية، كما وضعت جمهورية كوريا خدمات أفراد من شرطتها المدنية تحت تصرف البعثة. وسوف نحاول مواصلة تقديم التبرعات المناسبة ضمن حدود قدرتنا.

ونحن نقدر التخطيط والاستعدادات السريعة للاستطلاع الشعبي التي اضطلعت بها الأمانة العامة حتى الآن رغم ضيق الجدول الزمني وتحت ظروف صعبة. إن اعتماد مشروع القرار المعروض على المجلس اليوم سوف يشهد خطوة هامة أخرى في العبور إلى المرحلة الثانية بعد الاستطلاع الشعبي بتاريخ ٣٠ آب/أغسطس. والآن يتوجب على جميع الأطراف المعنية مباشرة ضمان أن تجري العملية الانتقالية بطريقة غير متقطعة وبكفاءة.

لقد مر شهران ونصف منذ إنشاء بعثة الأمم المتحدة. وأثناء هذه الفترة اضطلعت الأمانة العامة بكمية كبيرة من الأعمال التمهيدية بالتعاون الوثيق مع أعضاء المجلس، والسلطات الإندونيسية والبلدان المانحة لتحريك عملية الاستطلاع إلى الأمام بالقدر الممكن من السلاسة. وبصفة خاصة كان الإلمام الناجح للتسجيل - بما في ذلك تسجيل مواطني تيمور الشرقية المقيمين في الخارج - جديرا بالثناء الجم. ولكن الأعمال التي تنتظرنا لا تزال كثيرة وصعبة.

وسوف يظل التعاون الوثيق مفتاحا لإتمام هذه المهام.

وفي هذا الصدد نثني على الدور التنسيقي الذي يلعبه الممثل الشخصي للأمين العام، السفير ماركر على الصعيد السياسي، والممثل الشخصي للأمين العام السيد مارتن في الميدان. كما يود وفدي أن يؤكد التزامه الثابت بمواصلة العمل مع الأمانة العامة والوفود الأخرى المهتمة.

ويشجعنا أن نشير إلى الالتزام القوي من جانب جميع الأطراف المعنية بالحفاظ على بيئة مستقرة تخلو من الخوف سواء في الأعمال التمهيدية لإجراء الاستطلاع الشعبي وبعده. ولدينا على وجه الخصوص ثقة كاملة بالتزام الحكومة الإندونيسية والشعب الإندونيسي وقدرتهما - وبخاصة ما أكد عليه مجددا هذا الصباح السفير ويبيسونو - على الاضطلاع بمسؤوليتهما بفعالية من أجل حفظ القانون والنظام في تيمور الشرقية. ويود وفدي أن يكرر ما قاله المتكلمون السابقون في التأكيد

على أهمية حفظ القانون والنظام أثناء عملية الاستطلاع الشعبي وبعدها.

وأود أن أختتم بياني بملاحظة إيجابية تتعلق بمستقبل تيمور الشرقية على المدى الطويل، نظرا للتصميم الذي يسود أوساط منظومة الأمم المتحدة، والذي يدعمه التعاون الإيجابي لجميع الأطراف المعنية والإسهامات الطوعية الواسعة النطاق التي قدمها المجتمع الدولي. كذلك يحدو وفدي الأمل بأن يجعل مجلس الأمن عقد مناقشات مفتوحة بشأن المسائل التشغيلية قاعدة عامة، وهي مسائل تشتمل من الناحية المالية وخلافها، على العديد من الدول الأعضاء التي ليست أعضاء في المجلس في مراحل مبكرة من مداولاته، ويفضل أن يكون ذلك قبل مرحلة اتخاذ القرار بدلا من مرحلة انتهاء المداولات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/1999/904، التي تتضمن نص مشروع قرار أعد في سياق المشاورات السابقة للمجلس.

أفهم أن مجلس الأمن على استعداد للبدء في التصويت على مشروع القرار (S/1999/904) المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، فسأطرح مشروع القرار على التصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.
أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، الأرجنتين، البحرين، البرازيل، سلوفينيا، الصين، غابون، غامبيا، فرنسا، كندا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، ناميبيا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٢٦٢ (١٩٩٩).

في أعقاب المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أذن لي بالإدلاء بالبيان التالي باسم المجلس:

"عشية الذهاب إلى صناديق الاقتراع، يود أعضاء مجلس الأمن أن يؤكدوا على وجهة نظرهم، الواردة في الوثيقة S/PRST/1999/20، وهي أن إجراء الاستطلاع الشعبي للشعب التيموري في ٣٠ آب/أغسطس يمثل فرصة تاريخية لحسم مسألة تيمور الشرقية بالطرق السلمية. وأمام شعب تيمور الشرقية فرصة فريدة لتقرير مصيره. ومهما تكن نتيجة الاستطلاع الشعبي، فإن أعضاء مجلس الأمن يأملون أملا قويا بأن يحترم شعب تيمور هذا القرار ويعمل معا لبناء مستقبل سلمي ومزدهر. والمجلس باعتماده القرار الذي يأذن بوجود الأمم المتحدة حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، إنما يدلل على استعداده لمواصلة دعمهم بعد أن يكونوا قد اتخذوا قرارهم".

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥

————